



التداولية وأبعادها في البلاغة العربية

م . د . محمد ضياء الدين خليل إبراهيم

ملخص البحث:

وهذا البحث يعد محاولة لإعادة قراءة البلاغة قراءة تداولية؛ وذلك بالعودة إلى البلاغة العربية ومحاولة استخلاص بعض الملاحظات التي تثبت البعد التداولي فيها، ثم إنَّ هذه الملاحظات يمكن أن تساعدنا في فهم هذا المنهج الغربي الحديث، فمعظم الكتب والمحاولات التي حاولت نقل هذا المنهج التداولي ومعظم المناهج والدراسات الغربية إلى اللغة العربية نقلتها بشيء من الغموض؛ ذلك لأنَّ هذه المناهج جاءت واصفة للغتها خاصة، وعند محاولة نقل هذا المنهج الغريب عن اللغة العربية للقارئ العربي، لا بدَّ أن تكون معها محاولة للربط بين هذه المناهج الغربية وما عندنا في التراث العربي، وذلك قصد الإستئناس بما جاء فيها، وأيضاً ليظل الاتصال الوثيق بلغتنا العربية وقيمتها التعبيرية والبيانية، بدل أن ندخل في متاهات أجنبية غريبة عن لغتنا وثقافتنا، ممَّا يجعل الفجوة تتسع بين التراث العربي وهذه المناهج الغربية المعاصرة، فلا يستطيع القارئ أو المتلقي العربي فهم تراثه، فضلاً عن أنَّه لا يستطيع فهم واستيعاب النظريات الغربية الحديثة. ولأجل الوصول إلى هذا الهدف قسم البحث على ثلاثة مباحث رئيسة، هي:

المبحث الأول: وقد جاء بعنوان: ((التداولية مفاهيم ودلالات))، وقد تناولنا فيه النظرية التداولية، ببيان أهم تعريفاتها، ونشأتها وتطورها، ومفاهيمها وقضاياها، ومهامها. والمبحث الثاني: وقد جاء بعنوان: ((عناصر التداول في البلاغة العربية))، وقد تناولنا في هذا المبحث كلاً من: المتكلم والسامع والمقام باعتبارها أهم عناصر التداول.



والمبحث الثالث: وقد جاء بعنوان: ((الأفعال الكلامية في البلاغية العربية))، وقد تناولنا فيه نظرية الأفعال الكلامية، إذ تعد هذه النظرية، من أهم نظريات التداولية، التي كان من روادها أوستين وسيرل، وذلك بدراسة ظاهرة الخبر والإنشاء، وتوضيح الأبعاد التداولية لهذه الظاهرة من خلال مقاربتها بما جاء ضمن نظرية الأفعال الكلامية، ثم بينا معايير تمييز البلاغيين العرب بين الخبر والإنشاء، وكذا تقسيماتها.

Research Summary

This research is an attempt to re-read the rhetoric read deliberative; and that a return to the Arab rhetoric and try to draw some observations that prove deliberative dimension where, then that these observations can help us understand this Western approach to talk, most of the books and the attempts that tried to transfer this deliberative approach and most of the curriculum Western studies into Arabic conveyed something of a mystery; because these approaches came calling for special language, and when you try to move this approach curious about Arabic language and Arab reader, should be with the attempt to link the Western curriculum and what we have in the Arab heritage, and it accidentally domestication what came in, and also to keep close contact with our language, Arabic and value expressive and graphs, rather than get into a foreign maze of curious about our language and our culture, making the gap widening between the Arab heritage and the contemporary Western curriculum, not the reader or the Arab recipient can understand their heritage, as well as it does not can understand and absorb modern Western theories. In order to reach this goal Department research on three topics boss, are:

First topic: came entitled: ((deliberative concepts and semantics)), we have dealt with the deliberative theory, a statement most important definitions, and origins, evolution, and Mvahemhowqzaiaha, and Mhamha.oualembges II came entitled: ((circulation elements in the Arab rhetoric)), has We ate in this section include: the speaker and the listener and the place as the most important elements Altdol.



And the third section was titled: ((of words in Arabic rhetorical acts)), we have dealt with the verbal acts theory, it is this theory, the most important deliberative theories, which was pioneered Austin and Searle, and by studying the phenomenon of news and construction, and to clarify the dimensions of the deliberative this phenomenon through its approach, including verbal acts came within the theory, then Pena distinction between Arabs Albulageyen news and construction standards, as well as the subdivisions.



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، وأشرف الصلاة وأتم التسليم على سيد الأولين والآخرين، سيدنا ومولانا محمد المصطفى الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين. أمّا بعد:

فتعد اللسانيات التداولية من أحدث الاتجاهات اللغوية التي ظهرت وازدهرت على ساحة الدرس اللساني الحديث والمعاصر، إذ بعدما كانت اللسانيات تقصر أبحاثها على الجانبين البنيوي والتوليدي، فتهتم بدراسة مستويات اللغة وإجراءاتها الداخلية (الجانب البنيوي)، وكذا وصف وتفسير النظام اللغوي ودراسة الملكة اللسانية المتحكمة فيه (الجانب التوليدي)، في إطار ما يصطلح عليه بـ(لسانيات الوضع)، جاءت اللسانيات التداولية لتعالج في مقابل ذلك ما يسمى بـ(لسانيات الاستعمال)، ولعلّ هذا ما جعلها أكثر دقة وضبطاً، إذ تدرس اللغة في أثناء استعمالها في المقامات المختلفة، وبحسب أغراض المتكلمين وأحوال المخاطبين.

وتعنى اللسانيات التداولية في سبيل دراستها للغة، بأقطاب العملية التواصلية، فتهم بالمتكلم ومقاصده، بعده محركاً لعملية التواصل. وتراعي حال السامع في أثناء الخطاب، كما تهتم بالظروف والأحوال الخارجية المحيطة بالعملية التواصلية، ضماناً لتحقيق التواصل من جهة، ولتستغلها في الوصول إلى غرض المتكلم وقصده من كلامه من جهة أخرى.

فالتداولية إذاً علم تواصلية جديد، يعالج كثيراً من ظواهر اللغة ويفسرها ويساهم في حل مشاكل التواصل ومعوقاته، وممّا ساعد على ذلك أنّها مجال رحب يستمد معارفه من مشارب مختلفة، فنجده يستمد من علم الاجتماع، وعلم النفس المعرفي، واللسانيات وعلم الاتصال والأنثروبولوجيا، والفلسفة التحليلية.

وبذلك فالتداولية تستند إلى كثير من مكاسب المعرفة الإنسانية المختلفة، ممّا أكسبها طابع التوسع والثراء في معالجتها المختلفة للغة، وجعلها تتخذ لنفسها مكانة مهمة بين البحوث، بعدما كانت تعد سلة مهملات لللسانيات.



وهذا البحث يعد محاولة لإعادة قراءة البلاغة قراءة تداولية؛ وذلك من خلال الكشف عن الأبعاد التداولية في البلاغة العربية، وبما أنّ هذا الأخير نشأ في بيئة وثقافة مختلفة عن الأولى، فستكون محاولتنا عبارة عن فرز الصفات، بحيث تظهر ملامح البلاغة الكلامية والتداولية واضحة، فهذه الدراسات اللسانية التداولية، ونظرية الأفعال الكلامية جديدة بالنسبة لدرس البلاغة العربية.

ومن بين أحد أهم أهداف هذا البحث هو إعادة قراءة البلاغة العربية، وذلك بالعودة إلى البلاغة العربية ومحاولة استخلاص بعض الملاحظات التي تثبت البعد التداولي في البلاغة العربية، ثم إنّ هذه الملاحظات يمكن أن تساعدنا في فهم هذا المنهج الغربي الحديث، فمعظم الكتب والمحاولات التي حاولت نقل هذا المنهج التداولي ومعظم المناهج والدراسات الغربية إلى اللغة العربية نقلتها بشيء من الغموض؛ ذلك لأنّ هذه المناهج جاءت واصفة للغتها خاصة، وعند محاولة نقل هذا المنهج الغريب عن اللغة العربية للقارئ العربي، لا بُدّ أن تكون معها محاولة للربط بين هذه المناهج الغربية وما عندنا في التراث العربي، وذلك قصد الإستئناس بما جاء فيها، وأيضاً ليظل الاتصال الوثيق بلغتنا العربية وقيمتها التعبيرية والبيانية، بدل أن ندخل في متاهات أجنبية غريبة عن لغتنا وثقافتنا، ممّا يجعل الفجوة تتسع بين التراث العربي وهذه المناهج الغربية المعاصرة، فلا يستطيع القارئ أو المتلقي العربي فهم تراثه، فضلاً عن أنّه لا يستطيع فهم واستيعاب النظريات الغربية الحديثة. ولأجل الوصول إلى هذا الهدف قسم البحث على ثلاثة مباحث رئيسية، هي:

المبحث الأول: وقد جاء بعنوان: ((التداولية مفاهيم ودلالات))، وقد تناولنا فيه النظرية التداولية، ببيان أهم تعريفاتها، ونشأتها وتطورها، ومفاهيمها وقضاياها، ومهامها، وتناولنا من روادها: جون أوستين، وجون سيرل، وبول غرايس، وأهم بحوثهم ودراساتهم، وذلك محاولة إرساء قواعد هذه النظرية المترامية الأطراف.

والمبحث الثاني: وقد جاء بعنوان: ((عناصر التداول في البلاغة العربية))، وقد تناولنا في هذا المبحث كلاً من: المتكلم والسامع والمقام باعتبارها أهم عناصر التداول.

والمبحث الثالث: وقد جاء بعنوان: ((الأفعال الكلامية في البلاغة العربية))، وقد تناولنا فيه نظرية الأفعال الكلامية، إذ تعد هذه النظرية، من أهم نظريات التداولية، التي كان من روادها أوستين وسيرل، وذلك بدراسة ظاهرة الخير والإنشاء، وتوضيح الأبعاد التداولية لهذه الظاهرة من خلال



مقاربتها بما جاء ضمن نظرية الأفعال الكلامية، ثم بينا معايير تمييز البلاغيين العرب بين الخبر والإنشاء، وكذا تقسيماتها.

وختاماً: نرجو أن تكون هذه الدراسة قد أعطت الموضوع حقّه، وأن يفيد منه الباحثون مثلما أفاد البحث من غيره.



المبحث الأول

التداولية مفاهيم ودلالات

أولاً: تعريف التداولية:

التداولية لغة: يرجع مصطلح التداولية في أصله العربي إلى الجذر اللغوي (دول)، وله معانٍ مختلفة لكنها لا تخرج عن معاني التحول والتبدل، فقد ذكر الزمخشري: ((دول: دالت له الدولة، ودالت الأيام بكذا، وأدال الله بني فلان من عدوهم، جعل الكثرة لهم عليه... وأدبل المؤمنون على المشركين يوم بدر، وأدبل المشركون على المسلمين يوم أحد، والله يداول الأيام بين الناس مرة لهم ومرة عليهم.... وتداول الشيء بينهم، والماشي يداول بين قدميه، يراوح بينهما))⁽¹⁾.

وجاء في لسان العرب: ((تداولنا الأمر، أخذناه بالدول، وقالوا دوليك، أي: مداولة على الامر... ودالت الأيام، أي: دارت، والله يداولها بين الناس، وتداوله الأيدي أخذته هذه مرة وهذه مرة، وتداولنا العمل والأمر بيننا، بمعنى تعاورناه فعمل هذا مرة وهذا مرة))⁽²⁾.

فالملاحظ على المعاجم العربية أنها لاتكاد تخرج في دلالاتها للجذر دول على معاني: التحول والتبدل والانتقال، سواء أكان من مكان إلى آخر أم من حال إلى أخرى، مما يقتضي وجود أكثر من طرف واحد يشترك في فعل التحول والتغير والتبادل ((وتلك حال اللغة متحولة من حال لدى المتكلم، إلى حال أخرى لدى السامع، ومتقلبة بين الناس، يتداولونها بينهم، ولذلك كان مصطلح (تداولية) أكثر ثبوتاً بهذه الدلالة من المصطلحات الأخرى الذرائعية، النفعية، السياقية))⁽³⁾.

يظهر لنا مما تقدم ذكره أنّ مجال التداول يحمل معنى التواصل بين المخاطبين والتفاعل فيما بينهم، ومقتضاه أن يكون القول المتلفظ به موصولاً بفعل إجرائي، وهذه المدلولات اللغوية للفعل تداول وارتباطه المباشر بالممارسة التراثية، وهو ما جعل الباحثين يتلقونه بالقبول حينما وضع الباحث "طه عبد الرحمن" التداوليات" مقابلة للمصطلح الاجنبي Pragmatique سنة 1970⁽⁴⁾. إلا أنّ الباحث



الجزائري "عبد الملك مرتاض" يشك في ملائمة المصدر "تداولية" للمصطلح الأجنبي ويقترح أن يكون "التداول" دون الياء الصناعية كي لا يتم ترجمة مصطلحي Pragmatisme و Pragmatique بصيغة عربية واحدة، فيكون التداول للدلالة على الأول، أي: تداول اللغة، وتكون "التداولية" للدلالة على المفهوم الثاني المرتبط بالنزعة المذهبية الفلسفية القائمة على مبدأ النفعية⁽⁵⁾، وبذلك نظمن سلامة الاستخدام في وصف المعاني المتقاربة وتقبل المصطلحات بالدقة اللازمة.

وأما مصطلح التداولية في أصله الأجنبي "Pragmatique" فإنه يعود إلى الكلمة اللاتينية Pragmaticus المبنية على الجذر Pragma، ويعني العمل أو الفعل Action⁽⁶⁾، وقد تقلب المصطلح على مدلولات كثيرة، لينتقل استعماله إلى الميدان العلمي بداية من القرن 17م، وصار يدل على كل ما له علاقة بالفعل أو التحقق العلمي وبعبارة أخرى، يدل على كل ما له تطبيقات ذات ثمار عملية أو يفضي إليها.

اصطلاحاً: يعود الفضل في استحداث مصطلح التداولية في الثقافة الغربية إلى الفيلسوف الأمريكي تشارلز ساندرس بيرس⁽⁷⁾، حينما نشر مقالين في جملة ميثافيزيقيا سنة (1978-1979) بعنوان: كيف يمكن تثبيت الاعتقاد؟ ومنطق العلم: كيف نجعل أفكارنا واضحة؟ إذ أكد على أن الفكر في طبيعته إبداع لعادات فعلية، ذلك أنه مقرون بقيمتين: متى يتم الفعل؟ وكيف يتم؟ فيكون مقترناً بالإدراك في حالته الأولى وفي الحالة الثانية يؤدي الفعل إلى نتيجة ملموسة، ليصل إلى أن الممارسة والتطبيق والفعل، هي التي تشكل الأساس والقاعدة لمختلف الأفكار⁽⁷⁾.

ويرجع أول استعمال لمصطلح التداولية إلى الفيلسوف تشارلز موريز سنة (1938)، إذ قدم لها تعريفاً في سياق تحديده للإطار العام لعلم العلامات، وذلك في مقال له ركز فيه على مختلف التخصصات التي تعالج اللغة (التركيب والدلالة والتداولية)، ليصل إلى أن ((التداولية جزء من السيميائية التي تعالج العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات))⁽⁸⁾، وهو تعريف يتجاوز المجال اللساني ليشمل غيره من المجالات غير اللسانية (المجال السيميائي).



ولعلَّ محاولة الوقف على تعريف موحد للتداولية يعد من الصعوبة بمكان نظراً لتتوع خلفياتها الفكرية والثقافية فتعددت التعريفات بحسب تخصصات أصحابها ومجالات اهتماماتهم، ومن أبرزها ما قدمه فرنسيس جاك، إذ قال: ((تتطرق التداولية إلى اللغة كظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية معاً))⁽⁹⁾، فالتداولية تتجاوز الدراسة البنوية (السكونية) للغة إلى دراستها في سياق استعمالها، ومراعاة كل ما يحيط بها من أحوال وما تخضع له من مقاصد المتكلمين، ولذلك عرفها الباحث الجلاي دالاش بكونها: ((تخصص لساني يدرس كيفية استخدام الناس للأدلة اللغوية في صلب أحاديثهم وخطاباتهم كما يُعنى من جهة أخرى كيفية تأويلهم لتلك الخطابات والأحاديث))⁽¹⁰⁾، ثم يردف كلامه بإجمال تعريف التداولية بقوله: ((هي لسانيات الحوار أو الملكة التبليغية))⁽¹¹⁾؛ لأنها في إطار عناياتها بدراسة اللغة في أثناء الاستعمال تهتم بعناصر التخاطب والتحاو فتراعي قصد المتكلم ونواياه، وحال السامع وظروفه، وتبحث في شروط نجاعة الرسالة، وسلامة الحوار بين المخاطبين وكل ما يحيط بهم، فالتداولية إذاً تُعنى بكل ما يتصل بالعمل التخاطبي بحثاً عن المعنى، وضماناً للتواصل.

ويجعلها الفيلسوف المغربي طه عبد الرحمن بعده أول من أدخلها إلى الثقافة العربية، تختص بوصف كل ((ما كان مظهراً من مظاهر التواصل والتفاعل بين صانعي التراث من عامة الناس وخاصتهم... فالمقصود بمجال التداول في التجربة التراثية، هو إذاً محل التواصل والتفاعل بين صانعي التراث))⁽¹²⁾.

فالتداولية إذاً في أبسط تعريفاتها: دراسة للغة في أثناء استعمالها واستخدامها في سياق التخاطب، تقوم على مراعاة كل ما يحيط بعملية التخاطب، للوصول إلى المعنى وإحداث الأثر المناسب، بحسب قصد صاحبه، وتبحث في الشروط اللازمة لضمان نجاعة الخطاب وملاءمته لموقف التواصل الذي يوجد فيه المتلفظ بالخطاب والسامع له⁽¹³⁾.



ثانياً: نشأة التداولية وتطورها:

تشكل التداولية درساً جديداً وغزيراً لَمَّا يمتلك بعد حدوداً واضحة، انبثق من التفكير الفلسفي في اللغة إلا أنه سرعان ما تجاوزه ليعمل على صقل أدوات تحليله، ولاسيما التداولية اللسانية.

إنَّ اللسانيات التداولية اسم جديد لطريقة قديمة في التفكير بدأت على يد ((سقراط)) ثم تبعه ((ارسطو))، والرواقيون من بعده، إلا أنَّها لم تظهر إلى الوجود باعتبارها نظرية للفلسفة إلا على يد باركلي، تغذيها طائفة من العلوم على رأسها: الفلسفة واللسانيات والانثروبولوجيا وعلم النفس وعلم الاجتماع (14).

فالتداولية اللسانية اتجه جديد في دراسة اللغة يبحث عن حل للكثير من المشاكل اللغوية التي أهملتها اللسانيات ولم تهتم بها مثل: الفونولوجيا، والتركيب، والدلالية، ولذلك ((يعترف)) ((كارناب)) أنَّ التداولية درس غزير وجديد، بل يذهب إلى أكثر من هذا بقوله: ((إنَّها قاعدة اللسانيات)) (15)، مثمناً أنَّ اللسانيات التداولية تشكل محاولة جادة للإجابة عن جملة من الأسئلة تفرض نفسها على الباحث والباحث العلمي بعامة، وعجزت اللسانيات عن الإجابة عنها، متوسلة في سبيل ذلك كثيراً من العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهي أسئلة من قبيل: ماذا نصنع حين نتكلم؟ ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟ من يتكلم ومع من يتكلم؟ من يتكلم ولأجل من؟ ماذا علينا أن نعمل حتى يرتفع الإبهام عن جملة أو أخرى؟ كيف يمكننا قول شيء آخر غير الذي كنا نريد قوله؟ هل يمكن أن نركن إلى المعنى العرفي لقصد ما؟ ما هي استعمالات اللغة؟ (16).

ولم تصبح التداولية مجالاً يعتد به في الدرس اللساني إلا في العقد السابع من القرن العشرين، بعد أن طورها فلاسفة اللغة المنتمين إلى جامعة أكسفورد، من أمثال: جون اوستين، وجون سيرل، ويول غرايس، وهم من مدرسة فلاسفة اللغة الطبيعية، في مقابل مدرسة اللغة الشكلية السورية، وكانوا يهدفون إلى إيجاد طريقة لتوصيل معنى اللغة الإنسانية من خلال إبلاغ مرسل رسالة، إلى مستقبل يفسرها، فكان عملهم من صميم البحث التداولي (17).



وكانت بداية تطور اللسانيات التداولية بنظرية أفعال الكلام التي ظهرت مع جون أوستن، وتطورت على يد جون سيرل، وبعض فلاسفة اللغة من بعده، لتظهر بعدها من المفاهيم والنظريات التي تشكل مجتمعة ما يعرف باللسانيات التداولية، (أفعال الكلام، الاستلزام التخاطبي، الإشارات....).

والحق أنّ جون أوستن حينما ألقى محاضرات وليام جيمس عام (1955) لم يكن يهدف إلى وضع اختصاص جديد للسانيات أو فرع جديد لها، وإنما كان يرمي إلى وضع اختصاص فلسفي جديد هو (فلسفة اللغة)، إلا أنّ تلك المحاضرات صارت فيما بعد بوتقة للسانيات الدولية.

وانطلق أوستن من ملاحظة بسيطة مفادها أنّ كثيراً من الجمل التي لا يمكن أن نحكم عليها بالصدق أو الكذب ((لا تستعمل لوصف الواقع بل لتغييره، فهي لا تقول شيئاً عن حالة الكون الراهنة أو السابقة، إنّما تغييرها أو تسعى إلى تغييرها)) (18)، فجملة من قبيل ((أمركم بالصمت)) لا تصف واقعاً بل تسعى لتغيير حالة الضجيج إلى الصمت.

وبناءً على هذه الملاحظات قسم أوستن الجمل إلى: جمل وصفية يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب، وجمل إنشائية لا ينطبق عليها ذلك الحكم، وتقابل في الثقافة اللغوية العربية الجمل الخبرية والجمل الإنشائية مثلما نجدها عند علماء النحو والبلاغة وكذا علماء التفسير وأصول الفقه في أبحاثهم.

وتنفرد الجمل الإنشائية بخصائص لا توجد في الجمل الوصفية، مثل: كونها ((تستند إلى ضمير المتكلم في زمن الحال وتتضمن فعلاً من قبيل (أمر)، و(وعد)، و(اقسم) ويفيد معناه على وجه الدقة إنجاز عمل وتسمى هذه الأفعال أفعال إنشائية)) (19).

ويمكن الحكم على هذه الأفعال الإنشائية لابعبار الصدق والكذب وإنّما بمعيار التوافق أو الاخفاق، فعندما تأمر الأم مثلاً ابنها قائلة: نظف أسنانك ويرد عليها: أنا لا أشعر بالنعاس فالأم لم تقل هنا كلاماً صادقاً أو كاذباً، بل قدمت أمراً لابنها، وأمرها هنا أخفق لأنّ الابن لم يمتثل لأمرها، ولو قام بالفعل لقلنا إنّ الأمر الأم كلل بالنجاح. إلا أنّ أوستن اكتشف فيما بعد أنّ المقابلة بين الجمل الوصفية والجملة الإنشائية ليست بالبساطة التي كان يظن، ذلك أنّ هناك جملاً إنشائية لكنها لا تستند



إلى ضمير المتكلم في زمن الحال، ولا تتضمن أي فعل إنشائي مثل: رفعت الجلسة⁽²⁰⁾. وقد قادته هذه الملاحظات الأخيرة إلى وضع مفهوم جديد، مفاده: أن كل جملة تامة مستعملة تقابل انجاز عمل لغوي واحد على الأقل، وهو مفهوم الأعمال اللغوية، التي ميز فيها أوستين بين ثلاثة أنواع: العمل القولي، والعمل المتضمن في القول، وعمل التأثير بالقول.

ففي المثال السابق يمثل التلطف بجملة نظف أسنانك، النوع الأول، أي: العمل القولي، أمّا العمل المتضمن في القول، فهو الفكرة التي تحملها الجملة، ووصلت للابن بمجرد سماع تلك الجملة، وأمّا عمل التأثير بالقول فنجده واضحاً في رد الابن على أمه: لا أشعر بالنعاس، إذ تضمنت هذه الجملة اقناعاً للوالدة بتأجيل ابنها غسل الأسنان لموعد النوم، كما تحتوي على الفعلين (العملين) الأول والثاني.

وقد شكلت أفكار وملاحظات أوستين بداية موفقة لنظرية أفعال الكلام أول نظرية تداولية لسانية، ثم سرعان ما فتنت تتطور شيئاً فشيئاً مع فلاسفة اللغة بعد أوستين بخاصة تلميذه جون سيرل، لتظهر بعدها نظريات أخرى (القصدية والملاءمة، والاستلزام التخاطبي، والحجاج...)، إذ شكلت مجتمعة ما يعرف باللسانيات التداولية⁽²¹⁾.

ثالثاً: مهام التداولية:

تتلخص مهام التداولية في مجموعة عناصر تتمثل في: دراسة اللغة في أثناء التلطف بها في السياقات والمقامات المختلفة، ((فالتلطف هو النشاط الرئيسي الذي يمنح استعمال اللغة طابعها التداولي))⁽²²⁾، وذلك لكونه ينتقل باللغة من وجود بالقوة في ذهن صاحبها إلى وجود بالفعل من خلال الممارسة الفعلية، وعلى أساس هذه الممارسة يتحدد القصد والغرض من الكلام، فالتداولية إذاً، تدرس اللغة بعديها ((كلاماً محددًا صادرًا من متكلم محدد، وموجهًا إلى مخاطب محدد، بلفظ محدد في مقام تواصل محدد، لتحقيق غرض تواصل محدد))⁽²³⁾. بمعنى أن الدرس التداولي يسعى لدراسة المنجز اللغوي في غرضي تواصل محدد، بمعنى أن الدرس التداولي يسعى لدراسة المنجز اللغوي في إطار التواصل وليس بمعزل عنه، ومعرفة مدى تأثير السياقات الاجتماعية على نظام الخطاب، يقول



دايك: ((والفكرة الأساسية في التداولية هي أننا عندما نكون في حالة التكلم في بعض السياقات فنحن نقوم أيضاً بانجاز بعض الأفعال المجتمعية، وأغراضنا ومقاصدنا من هذه الأفعال))⁽²⁴⁾.

ويرى ((فان دايك)) أن من مهام التداولية كذلك، دراسة شروط نجاح العبارات وصياغة شروط ملاءمة الفعل لإنجاز العبارة، ومدى ملاءمة كل ذلك لبنية الخطاب ونظامه⁽²⁵⁾.

ومن مهام التداولية كذلك ((شرح كيفية جريان العمليات الاستدلالية في معالجة الملفوظات))⁽²⁶⁾، فتدرس كل قواعد الاستدال التي يمكن المتكلم من إحكام صياغة عباراته اللغوية، وما تحويه من أفعال، بما يستجيب لأغراضه ومقاصده، في المقامات التواصلية المختلفة التي يكون فيها.

وتسعى التداولية كذلك لبيان كيف يمكن للتواصل الضمني (غير الحرفي) أن يكون في الاستعمال أفضل من التواصل الحرفي المباشر⁽²⁷⁾.

وتهدف التداولية في محصولها العام، للإجابة عن أسئلة تطرح نفسها بقوة، ولم تستطع المناهج الكثيرة السابقة، في دراستها للغة الاجابة عنها: ماذا نصنع حين نتكلم؟ ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟ من يتكلم وإلى من يتكلم؟ ولأجل من؟ ماذا علينا أن نعمل حتى يرتفع الابهام عن جملة أو أخرى؟ كيف يمكننا قول شيء آخر غير ما كنا نريد قوله؟ هل يمكننا أن نركن إلى المعنى الحرفي لقصد ما؟ ما هي استعمالات اللغة؟⁽²⁸⁾.



المبحث الثاني

عناصر التداول في البلاغة العربية

وللكشف عن الأبعاد التداولية في البلاغة العربية، سنتناول بالدراسة كل من المتكلم، والسامع، والمقام، وهي تمثل الجوانب التداولية التي اهتمت بدراستها هذه النظرية الحديثة.

أولاً: المتكلم:

لو تأملنا التعريف أبي هلال العسكري للبلاغة والذي قال فيه: ((سميت البلاغة بلاغة، لأنها تنهي المعنى إلى قلب السامع فيفهمه))⁽²⁹⁾، لوجدنا أن غاية البلاغة هي نجاح المتكلم في إيصال ما يريد إلى السامع.

مثلاً نجده يصف البلاغة بأنها ((قول مفقه في لطف، فالمفقه المفهم، واللطيف من الكلام: ما تعطف به القلوب، النافرة، ويؤنس القلوب المستوحشة، وتلين به العريكة الأبية المستعصية، ويبلغ به الحاجة، ويقام به الحجة))⁽³⁰⁾، ففي عباراته هذه تتجلى وظيفة البلاغة ((الإفهامية)) و((الإقناعية))، فالبلاغة إذاً هي: الإبلاغ المفهم المؤثر، إفهاماً وتأثيراً من شأنهما تحقيق ((الإقناع)) و((الاستمالة))، أي: أن المتكلم يسعى إلى التأثير في السامع وإقناعه بكلامه، وفي هذا يتجلى البعد التداولي، فالإقناع وظيفة تداولية.

فالوظيفة الأساسية للبلاغة هي الإقناع، والإقناع ((هو الحوار بين طرفين بهدف تسليم أحدهما برأي الآخر))⁽³¹⁾، أي: أن المتكلم (مرسل)، وسماع (مرسل إليه)، إلا أن البلاغة ركزت على المتكلم (فهو طرف أساسي في عملية الكلام، وعنصر فعال في تحديد خصائص النص، إذ يقع على عاتقه كلفة إخراجها على سمع يستجيب لمقتضيات الوظيفة والإبانة والوضوح))⁽³²⁾، فهو المسؤول الأول في العملية الاتصالية، فهو يقوم بإرسال رسالة لغوية (نص أو عبارة) يهدف من خلالها إلى الإقناع والتأثير في المتلقي أو السامع.



وبما أنّ وظيفة البلاغة الأساسية هي الإقناع، ولا يكون المعنى مؤثراً مقنعاً إلا بعد أن يفهم ويبين للسامع، وسعياً منها، أي: البلاغة، إلى تحقيق هذه الغاية، وضعت مواصفات خاصة ترتبط بالكلام، وذلك ما يسمى بشروط أو مواصفات الفصاحة، فعلى المتكلم أن يتجنب هذه العيوب في كمنه حتى يضمن نجاح اتصاله مع الطرف الآخر. فمثلاً: على المتكلم أن يتجنب بالنسبة لفصاحة المفردة، ما يأتي: تتافر الحروف وغرابتها على السمع⁽³³⁾، مثلاً لو تفحصنا الشرط الأول: التنافر، وضروة تجنب المتكلم لهذا العيب، نجد أنّ الذوق العربي يحاول الابتعاد عن هذه الظاهرة، والمثال المشهور لهذه الظاهرة هو كلمة (مستشزرات) في قول امرئ القيس⁽³⁴⁾:

غداؤها مستشزرات إلى العلا تصل العقاص في مثنى ومرسل

إذ سجل البلاغيون خروج هذه الكلمة في بنائها الصوتي عن حدود منطقة الفصاحة، وذلك لتقلها على لسان المتكلم، وعسر نطقه بها، ممّا يسبب خللاً في العملية التواصلية.

أمّا الشرط الثاني سلبى أيضاً، أي: أنّ على المتكلم ألا يستعمل لفظاً غريباً، يقول الباقلاني عن ذلك: ((على المنشئ أن يوقع اختياره على ألفاظ قريبة في دلالتها على المراد، وواضحة في إبانيتها عن المعنى المطلوب، مع ملاحظة ألا يكون اللفظ مستكره المطلاع على الأذان، ولا مستكره المورد على النفس، حتى يتأتى بغرابته عن الأفهام، أو يمتنع بتعويض معناه عن الإبانة))⁽³⁵⁾.

فالغرابية تحدث نوعاً من الانفصال بين المتكلم (المنشئ) والسامع، لبعد المعنى ودلالة الكلمة عنه، ممّا يؤثر في العملية الاتصالية أيضاً.

كما أنّ اللفظة (المفردة) يسلك جانبي الفصاحة سلباً أو إيجاباً مع المفردة، فلكذلك الأمر مع التراكيب، فقد اشترط شروط ثلاثة سالبة في التركيب، على المتكلم أن يتجنبها إذا أراد أن يدخل دائرة القبول، هي خلوصه من: تنافر الكلمات، والتعقيد اللفظي، والتعقيد المعنوي⁽³⁶⁾.

أمّا الشرط الأول فيتصل بالجوانب الإيقاعية لحدود التركيب، فكما ينفر الذوق السليم من تقارب مخارج العناصر الصوتية المؤلفة للوحدة الصوتية، إذ يسبب تعثر اللسان في انتقالاته التحقيقية



لمادتها الصوتية، فكذا الأمر حينما تنتظم الكلمة داخل مستوى التركيب، وهذا يحدث نوعاً من الثقل الناتج عن إنتاج الصوت.

ومن شواهد هذا الشرط: وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر (37)

فالوصول إلى المعنى أو الناتج الدلالي، وقصد المتكلم من كلامه، يحتاج إلى مجاهدة ذهنية من قبل السامع.

أمّا الشرط الثاني فهو خلوص المنتج أو التركيب من ظاهرة ضعف التأليف، وهو شرط يتصل بنواتج العملية الدلالية أو ما يفهمه السامع من المتكلم، ويقصد به النظم والذي أشار إليه عبدالقادر الجرجاني، إذ تتجاوز فيه الدلالة حدود اللفظة المفردة، وتتعداها إلى التركيب، أي: لامتزجة للكلمة ودلالاتها إلا بمقدار دورها الوظيفي داخل حدود النص.

والنظم عند الجرجاني هو توخي معاني النحو وأحكامه بين ضروب الكلم، أي لا بُدَّ من اكتساب اللفظة درجة بينة من المعيار النحوي، وهي تتعلق مع غيرها على هيئات فنية. وتأتي مسألة الرتب المحفوظة في أوليات حسن التأليف، مثل: التقديم والتأخير، والتكرار، والحذف، والإضمار، والفصل والوصل... وغيرها من المقاييس النحوية.

أمّا عد هذا الشرط من شروط الفصاحة، فلأنّ الاضطراب في التأليف والترتيب قد يؤدي أيضاً إلى خلل في الناتج الدلالي، ممّا قد يسبب اضطراباً في المعلومات التي قد تصل السامع، ويؤدي إلى فشل المتكلم في عمليته الاتصالية مع السامع.

أمّا الشرط الأخير في شروط فصاحة التركيب، فيتعلق بخلوصه من التعقيد الذي يقود إلى الغموض، وهذا الشرط كذلك يشل حركة الإيصال الدلالية، ويغرق السامع في احتمالات افتراضية تؤدي إلى عطب الجزئيات المكونة للقطب الأخير في عملية الاتصال على الرغم من مجاهداته الذهنية.

وبذلك حاول البلاغيون تحديد شروط ومواصفات الفصاحة ليستطيع المتكلم أن يبقى في حدود تضمن له وصول المعنى إلى السامع بوضوح وإبانة. ويتضح ذلك أكثر في قول العلوي: ((أنّ الكلام لا يوصف بكونه بليغاً إلا إذا حاز مع جزالة المعنى فصاحة الألفاظ، ولا يكون بليغاً إلا بمجموع الأمرين



كليهما))⁽³⁸⁾، وكلام التتوخي أكثر وضوحاً إذ قال: ((إنَّ البلاغة تتعلق بالمعنى فقط، وأنَّ بلوغه نفس المعنى لا يتم إلاً بواسطة الفصاحة))⁽³⁹⁾.

وإن كان مصطلحي الفصاحة والبلاغة والفرق بينهما محل خلاف بين علماء البلاغة إلاً أنَّ ما يهمننا أنَّ كليهما يسعيان إلى الغاية نفسها، وهي: تزويد المتكلم بالنصائح والقواعد التي يستطيع بها إفهام المعنى وتوضيحه لـ((المتلقي))، أو((السامع))، والتأثير فيه، وقد استخلص أدونيس أنَّ((البلاغة تهدف على أمرين: الوضوح (الارتجال) والتأثير (النفع))⁽⁴⁰⁾.

ثانياً: السامع :

أما إذا انتقلنا إلى السامع؛ فتظهر أهميته ممَّا سبق؛ فهو الشريك في العملية التواصلية، وهو لا يقل أهمية عن الطرف الأول(المتكلم).

ويتجلى اهتمام البلاغيين بهذا -"السامع أو المخاطب"- من خلال بحوثهم حول "المقام" و"مقتضى الحال" وعلى اعتبار أنَّ البلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال"، والحال عندهم هي حال المخاطب وبذلك ربطوا بين الصياغة اللغوية(المقال/الرسالة)أو تشكيلات الكلامية وبين المخاطب، وظروفه الاجتماعية والثقافية.

ويعد المخاطب الشريك في التصور العام من الناحية الإبداعية للرسالة؛ فالمخاطب يحتل مركز الصدارة حينما يفكر المنتج(المنشئ أو المتكلم)بصياغة كلامه، إذ يقول الجاحظ:((ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً، ولكل حالة من ذلك ، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات))⁽⁴¹⁾؛فالمتكلم لا يُدُّ أن يراعي أقدار وطبقات المستمعين من الناحيتين: السياسية والاجتماعية.



ف((لايكلم سيد الأمة بكلام الأمة، ولا الملوك بكلام السوقة، لأنَّ ذلك جهل بالمقامات، وما يصلح في كل واحد منهما من الكلام))⁽⁴²⁾؛ والغاية من هذه المراعاة هي: إحرار المنفعة من المخاطب وتجنب غضبه.

ومن الزاوية الاجتماعية؛ فإنها تراعي من حيث الألفاظ، بحيث لا يستخدم "المتكلم" ألفاظا غريبة أو غير مفهومة ((فإنَّ الوحشي من الكلام يفهمه الوحشي من الناس، لما يفهم السوقي رطانة السوقي))⁽⁴³⁾؛ لذا ((يُنكر أن يتكلم الحاضرة والمولودون من الغريب ما لا يعرفون، وبما هم إلى تفسيره محتاجون، وإن تكلم العامة السخفاء بما تكلم به الخاصة الأدياء))⁽⁴⁴⁾؛ فالغاية من هذه المراعاة كما هو واضح هي الفهم والإفهام.

يقول أبو هلال: ((وإذا كان موضوع الكلام على الإفهام؛ فالواجب أن تقسم طبقات الكلام على طبقات الناس، فيخاطب السوقي بكلام السوقة، والبديوي بكلام البدو، ولا يتجاوز به عما يعرفه إلى ما لا يعرفه، فتذهب فائدة الكلام وتعدم منفعة الخطاب))⁽⁴⁵⁾.

كما نبه ابن وهب أيضاً لضرورة مراعاة الحالة النفسية للمخاطب، إذ قال: ((وإذا رأى (أي: الخطيب) من القوم إقبالاً عليه وإنصاتا لقوله فأحبوا أن يزيدهم، زادهم على مقدار احتمالهم ونشاطهم، وإذا تبين منهم إعراضاً عنه وتثاقلا عن استماع قوله خفف عنهم، فقد قيل من لم ينشط لكلامك فارفع عنه مؤونة الاستماع منك))⁽⁴⁶⁾.

كما يحذر ابن وهب من خطورة استخدام ألفاظ غير مفهومة؛ إذ إنَّها تؤدي إلى قطع التواصل والنقاهم قطعاً تاماً ف((مثل من كلم إنسانا بما لا يفهمه، وبما لا يحتاج إلى تفسيره له كمثله من كلم عربيًا بالفارسية، لأنَّ الكلام إنَّما وضع ليُعرف به السامع مراد القائل، فإذا كلمه بما لا يعرفه فسواء عليه أكان ذلك بالعربية أو بغيرها))⁽⁴⁷⁾؛ كان هذا بالنسبة لـ "بلاغة الخطابة".

أمَّا في بلاغة الكتابة فيشير أبو هلال العسكري إلى ضرورة مراعاة طبقة من تخاطبهم، وقد قدم كشاهد كتاب سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) إلى كسرى، والكتاب الثاني الذي بعثه إلى قوم من



العرب(وائل بن حجر الحضرمي، ليبين كيف كان خاطب الرسول(صلى الله عليه وسلم)كل فريق منهما بحسب حاله ومقامه.

يقول:((والشاهد عليه أنَّ النبي(صلى الله عليه وسلم) لما أراد أن يكتب إلى أهل فارس كتب إليهم، بما يمكن ترجمته فكتب ... من محمد رسول الله إلى كسرى أبرويز عظيم فارس، سلام على من اتبع الهدى، وآمن بالله ورسوله، فأدعوك بداعية الله فإني رسول الله إلى الخلق كافة لينذر من كان حيا ويحق القول على الكافرين فاسلم تسلم فإن أبيت فاسم المجوس عليك فسهل(صلى الله عليه وسلم) الألفاظ كما ترى غاية التسهيل، حتى لا يخفى منها شيء على من له أدنى علم بالعربية))⁽⁴⁸⁾.

في حين كتب الرسول(صلى الله عليه وسلم) بوائل بن حجر الحضرمي((من محمد رسول الله على الأقيال العباهلة من أهل حضرموت بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة على التبعة الشاة التيمة لصاحبها وفي السيوب الخمس لا خلاط ولا وراط ولا شناق ولا شغار ومن أجبي فقد أربي وكل مسكر حرام))⁽⁴⁹⁾، فالفرق واضح بين مستوى اللغة وأسلوبها في كل من الرسالتين، فقد خاطب(صلى الله عليه وسلم)كل فريق بما يناسبه.

كما يمكن ملاحظة الربط بين الأسلوب وصياغته اللغوية للرسالة و"متلقي" هذه الرسالة في كثير من المباحث خاصة في بناء القصيدة، فنجدهم في دراسة مطلعها يوجهون أنظار الشاعر(أو المنشئ) إلى أن يبذل غاية جهده للإجادة فيها إدراكاً منهم لقوة التأثير الذي يتركه هذا المطلع في النفس، وما يحدثه من جذب للسامع، فيصرف همه إلى الإصغاء والاستيعاب، بل ربّما طالب بعض النقاد والشعراء، بأن يلاءموا بين مطلعها وطبيعتها من يواجهونهم بالحديث، حتى ولو تناقض ذلك مع الظروف الخاصة بالشاعر، أو الدوافع النفسية للكلام،ف((الظن الحاذف يختار للأوقات ما يشاكلها، وينظر في أحوال المخاطبين، فيقصد محابهم، ويميل إلى شهواتهم وإن خالفت شهوته، ويتفقد ما يكرهون سماعه فيتجنب ذكره))⁽⁵⁰⁾.



إذا؛ فالبلاغة اهتمت بكل من "المتكلم" فوضعت له الشروط والطرق والوسائل التي إن استعملها واتبعها تضمن له الاتصال الناجح مع السامع (أو المتلقي)، فيصل المعنى إلى قلبه وعقله ويؤثر فيه ويحقق هدفه؛ فهي تسعى في وضع قوانينها إلى مراعاة حال المتلقي وطبيعته وثقافته.

وبذلك يمكننا أن نقول: إن البلاغة تسعى إلى توظيف الشروط التداولية لتضمن تحقيق أهدافها في إقناع المتكلم الطرف الآخر وتغيير أفكاره والتأثير فيه؛ أي: أن البلاغة أبعاداً تداولية، رُبما نستطيع في الصفحات الموالية من هذا البحث أن نقف عند بعض منها.

ثالثاً: المقام:

لاحظ البلاغيون منذ القديم ظاهرة "المقام" من خلال مقولتهم الشهيرة ((لكل مقام مقال))، وانطلقوا في مباحثهم حول فكرة "المقام" وربطه بالصياغة أو التشكيلات الكلامية (المقال)؛ فقد اشترطوا "مطابقة الكلام لمقتضى الحال".

ف((الحال) المقام) هو الأمر الذي يدعو المتكلم إلى إيراد خصوصية من التركيب المقتضى (الاعتبار المناسب) هو الصورة المخصوصة التي نورد عليها العبارة، أمّا مقتضى الحال هو إيراد الكلام على تلك الصورة ((51)).

والتهانوي في رأيه أن الحال يعدل مقتضى الحال يقول: ((والحال في اصطلاح أهل المعاني هي الأمر الداعي إلى التكلم على وجه مخصوص؛ أي: الداعي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أهل المعنى خصوصية ما هي المسماة مقتضى الحال)) (52).

وتمت دراسة هذه الظاهرة؛ أي: المقام ومقتضى الحال، ضمن مباحث علم المعاني الذي يعرفه القزويني بأنه: ((علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطلق مقتضى الحال)) (53).

ف"الحال" في التعريف هي المقام؛ أو الموقف الذي يجب أن يضع "المتكلم" كلامه على صورته، أما "مقتضى الحال" فهو الأسلوب الذي ينسج على منواله "المتكلم" كلامه، ويصوغ الفاظه، ويضع لها



التركيب لتناسب "الحال"، أمّا "أحوال اللفظ" فهي تشكيلات الصياغة؛ أي: التشكيلات الكلامية التي يقع فيها اللفظ من أجل خلق صورة فنية أدبية تتناسب و"المقام".

وبذلك لاحظ البلاغيون أنّ المخاطب لا يقيم على حالة واحدة، وإنّما تتورّه حالات نفسية لا حصر لها، والبليغ لا يكون بليغاً إلاّ إذا وقف إزاء كل حالة بما يطابقها من القول، والسبيل إلى ذلك أن يشتمل كلامه على الخصائص البلاغية التي تنتهي به إلى هذه المطابقة.

وقد فصلت هذه الخصائص ضمن مباحث (علم المعاني)؛ من بينها: التقديم والتأخير، والإيجاز والإطناب، والقصر، والفصل والوصل.

كما كان في مقياس الكلام في باب الحسن والقبول بحسب مناسبته الكلام لمقتضى الحال ((فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم، فحسن الكلام تحليه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفاً وقوة، وإن كان مقتضى الحال في ذكر المسند إليه فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إذا كان المقتضى ترك المسند إليه فحسن الكلام وروده عارياً عن ذكره، وإن كان مقتضى إثباته مخصصاً بشيء من التخصيصات فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدم ذكرها، وكذا إن كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها والإيجاز معها أو الإطناب، أعني طي جملة عند البين ولا طيها فحسن الكلام تأليفه مطابقاً لذلك))⁽⁵⁴⁾، مثلاً؛ فقد ارتبط "الإيجاز والإطناب" كمقتضى بحال المخاطب، وطبقته الاجتماعية والسياسية.

ف((الإيجاز ينبغي أن يستعمل في مخاطبة الخاصة وذوي الأفهام الثاقبة الذين يجتزئون ببسير القول عن كثيره وبجملة عن تفسيره... وأمّا الإطالة ففي مخاطبة العوام ومن ليس من ذوي الأفهام ومن لا يكتفي ببسيروه، ولا يتفق ذهنه إلاّ بتكريره وإيضاح تفسيره))⁽⁵⁵⁾؛ إذ تؤثر الطبقة الاجتماعية في المستوى الإدراكي والتفكير لدى المخاطب.

بذلك ربطت "البلاغة" بين النص أو "التشكيلات الكلامية" وبين "المقام" و"حال المتلقي"، ومن هذا المنطلق حاول صلاح فضل المقارنة بين "البلاغة" و"التداولية"؛ فـ "التداولية" - من وجهة نظره -



هي ((العلم الذي يعنى بالعلاقة بين النص وعناصر الموقف التواصلية المرتبطة به بشكل منظم ممّا يطلق عليه سياق النص)) (56).

ثم يضيف ((ويأتي مفهوم التداولية هذا ليغطي بطريقة منهجية المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة القديمة بعبارة "مقتضى الحال" وهي التي انتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية: لكل مقام مقال)) (57).

إذاً فاهتمام "البلاغة" بمطابقة المقال لمقتضى الحال، يثبت البعد التداولي للبلاغة العربية، فقد ربطت بين التشكيلات الكلامية والمقام وحال "السامع" و"المتكلم"، والدليل على ذلك العمل الذي قام به عبد القادر الجرجاني، فقد اهتم بالجانب التداولي؛ أي: بالفروق بين البنى التركيبية والسياقات الإبلاغية المنسوبة إليه، وقد أنجز بحثاً معمقاً ضمن نظريته في "النظم".



المبحث الثالث

الأفعال الكلامية في البلاغية العربية

تندرج ظاهرة ((الأفعال الكلامية)) ضمن مباحث ((علم المعاني))، ولاسيما ضمن الظاهرة الأسلوبية المعنونة بـ ((الخبر والإنشاء))، وبذلك يمكننا عدُّ ((نظرية الخبر والإنشاء)) عند العرب من الجانب المعرفي العام، مكافئة لمفهوم ((الأفعال الكلامية)) عند المعاصرين (58).

وقد تمت دراسة هذه الظاهرة الأسلوبية ضمن مباحث ((علم المعاني))، الذي يقول عنه ابن خلدون: ((هذا العلم الحادث في الملة بعد علم العربية واللغة، وهو من العلوم اللسانية لأنه متعلق بالألفاظ وما تفيده، ويقصد الدلالة عليه من المعاني... ويبقى من الأمور المكتتفة بالوقائع المحتاجة للدلالة عليه لأنه من تمام الإفادة، وإذا حصلت للمتكلم، فقد بلغ غاية الإفادة في كلامه، وإذا لم تشتمل عليه منها فليس من جنس كلام العرب، فإنَّ كلامه واسع، ولكل مقام عندهم مقال يختص به بعد كمال الإعراب والإبانة)) (59).

يظهر لنا ممَّا تقدم ذكره أنَّ هذا العلم يهتم بالتراكيب ((الدالة المفيدة)) دون غيرها، وهذا ما أكده السكاكي بقوله: ((اعلم أنَّ المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل منها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره)) (60)، ثم أوضح مفهومه لخواص تركيب الكلام بقوله: ((وأعني بخاصية التركيب ما يسبق منه إلى الفهم عند سماع ذلك التركيب، جارياً مجرى اللازم له)) (61).

وقد قسم البلاغيون العرب الكلام إلى كلام ((خبري)) وكلام ((إنشائي))، يقول ابن خلدون عن الكلام الخبري: ((ألا ترى أنَّ قولهم: ((زيد جاءني)) مغاير لقولهم: ((جاءني زيد)) من قبل أنَّ المتقدم منها هو الأهم عند المتكلم، فمن قال: جاءني زيد، أفاد أنَّ اهتمامه بالمجيء قبل الشخص المسند إليه، ومن قال: زيد جاءني، أفاد أنَّ اهتمامه بالشخص قبل مجيء المسند، وكذا التعبير على أجزاء الجملة بما



يناسب المقام، من موصول أو مبهم أو معرفة، وكذا تأكيد الإسناد على الجملة، كقولهم: زيد قائم، وإنَّ زيدا قائم، وإنَّ زيدا لقائم، متغايرة كلها في الدلالة، وإن استوت عن طريق الإعراب)) (62).

كما يشير ابن خلدون في كلامه المتقدم إلى علاقة الكلام بحال الخطاب والمقام، وذلك باستعمال تركيب آخر لا يعود إلى اعتبارات نحوية، وأنَّ الكلام في مجمله تتحكم فيه ((عناصر التداولية)) من مراعاة للخلفيات المشتركة بين المتخاطبين، ودور عناصر السياق والمقام المشترك بينهم فمثلاً: الاختلاف بين الأقوال الثلاثة: زيد قائم، وإنَّ زيدا قائم، وإنَّ زيدا لقائم، راجع إلى المقام وحال المخاطب.

ويؤكد ابن خلدون أكثر علاقة الخطاب بالسياق وذلك من خلال عناصر لغوية لا يمكن معرفة دلالتها ومرجعيتها إلا بالعودة إلى حال الخطاب الذي قيلت فيه وهي المبهم والموصول، وأكدَّ أنه أياً كانت المعلومات التي يحويها الخطاب، فإنه يتضمن سلسلة كاملة من العناصر التي تشير إلى درجة حضور المتكلم والصورة التي يكونها عن المخاطب ((بأنَّ الأول عن التأكيد، إنَّما يفيد الخالي الذهن، والثاني المؤكد بأنَّ يفيد المتردد، والثالث يفيد المنكر)) (63).

واشترط البلاغيين العرب حصول ((الفائدة)) لدى المخاطب ((بوافق ما هو متداول عند المعاصرين، فالتداوليون المعاصرون لا يدرسون ((الأفعال الكلامية)) مجردة عن سياقها الكلامي والحالي، أو معزولة عن غرض المتكلم، وإنما يدرسون انجازية تلك الأفعال ولا يعتبرونها أفعالاً كلامية، إلا بشرط أن تتحقق هويتها الانجازية في السياق عبر الاستعمال، ولا ينبغي لنا أن نغترَّ بكون بعض المعاصرين يحاولون وضع لائحة للأفعال الكلامية من دون ذكر، أحياناً، لسياقها الكلامي أو الحالي، فإنَّما المرجع النهائي لأولئك التداوليين في تحديد مجالها الدلالي والتداولي لن يكون إلا في السياق الكلامي وسياق الحال، وقصدية المتكلم، إذ هي من أكبر القرائن على فهم الغرض من الكلام ودلالته، ومن ثم فإنَّنا نؤكد هنا إندرج الظواهر الأسلوبية عند العلماء العرب في إطار تداول صريح)) (64).

ولو تأملنا نظرية الخبر والإنشاء عند علمائنا، لوجدناها لم تأتِ مكتملة، وإنَّما مرت بمراحل وأطوار إلى أن استقرت على أسس علمية ونهائية عند السكاكي، وحتى مصطلح الإنشاء ذاته لم يكتب له



الشيوع والاستقرار إلّا في مرحلة متأخرة، فقد كان يستعمل ((الطلب)) الذي جاء مصطلح الإنشاء بديلاً له.

فضلاً عن أنّ المعايير المتخذة أساساً للتمييز بين الخبر والإنشاء تعددت واختلفت باختلاف العصور والمراحل، كما اختلفت أيضاً الأدوات التحليلية، وتنوعت بين منطقية وتداولية، فلم يتحقق الاستقرار في معايير التصنيف وفي الجهاز وفي المفاهيم ككل إلّا في مراحل لاحقة، يعود إلى اعتماد أدوات التحليل التي اصطنعها المناطق العربية ثم ألحقوا بها في مرحلة لاحقة أدوات التداولية⁽⁶⁵⁾.

فقد كان مصطلح الإنشاء غائباً غياباً تاماً في مؤلفات عبدالقاهر الجرجاني وخلفه الساكي، إذ كان يعبر عن هذا المفهوم أو المصطلح بمصطلح آخر هو الطلب⁽⁶⁶⁾.

وكذلك نلاحظ أنّ علماءنا البلاغيين حتى بعد استعمال مصطلح الإنشاء وشيوعه في مؤلفاتهم، لم يكن لديهم مفهوم موحد للمصطلح ذاته، فاللاحقون للساكي، من النحويين والبلاغيين، لم يتفقوا على مسمى واحد لـ ((الإنشاء))، والشاهد على ذلك رضي الدين الإستراباذي الذي يصرح بأنّ الجملة غير الخبرية ((إمّا إنشائية نحو: بعث وطلقت، أو طلبية كالأمر والنهي، والاستفهام والتمني))⁽⁶⁷⁾.

وبذلك جعل الإنشاء قسماً لـ ((الطلب)) فكلاهما يخالف الخبر، كما جعل لهما ((حيزاً كلامياً)) يشمل ما يعرف بـ ((ألفاظ العقود))، مثل: بعث، طلقت، وبذلك يقارب ما يعرف بـ ((الإيقاعات)) باصطلاح سيرل، أي: أنّ ((الإنشائيات)) عنده هي ما ينتمي إلى مجموعة ((الإيقاعات)) عند سيرل، و((الطلبيات)) عنده ما ينتمي إجمالاً إلى مجموعة ((الأمريات)) عند سيرل.

أمّا الكتب البلاغية منذ الخطيب القزويني، فقد صُفِّت تحت ((باب الإنشاء)) كل ما لم يكن خبراً من الجمل المفيدة، وستستعمل هذا المصطلح، وذلك وفقاً لِمَا استقروا عليه.



أولاً: معايير التمييز بين الخبر والإنشاء:

سبق وأن ذكرنا أنّ الجهاز المفاهيمي والمصطلحي لنظرية ((الخبر والإنشاء))، لم يكن مستقراً أو مكتملاً واضح القسمات، فقد مرّ بمراحل انتقلت فيها تلك النظريات من آراء وملاحظات متفرقة إلى أصول ناضجة ومباحث مؤسسة تأسيساً علمياً دقيقاً، وذلك نتيجة لاعتماد ((البلاغيين)) في المراحل المتأخرة أدوات التحليل ((المنطقي)) و((التداولي)).

وقد حدد مسعود صحراوي المعايير المعتمدة في التمييز بين ((الخبر والإنشاء)) في مختلف المراحل، وقد صنّفها إلى نوعين ((معايير منطقية ومعايير تداولية))، إذ قال: ((ولكنها كانت متداخلة في مصنفاتهم تداخلاً شديداً، ومن ثم يصعب فصل الجانب التداولي منها عن الجانب المنطقي)) (68).

ومن بين هذه المعايير:

المعيار الأول: التمييز بحسب قبول الصدق والكذب:

إنّ التمييز الأشهر عندهم بين ((الخبر والإنشاء))، هو التمييز بحسب المعنى، فالخبر ما كان يقبل الصدق والكذب، والإنشاء خلافه، والنصوص المأثورة عن علماء هذه المرحلة المتأخرة من البلاغة العربية تؤكد إجماعهم على ذلك (69).

وعليه فإنّ تصور أولئك العلماء في هذه المرحلة لـ((الخبر)) هو: الكلام التام المفيد أو الخطاب التواصلّي الذي يقبل الصدق والكذب، والإنشاء هو أيضاً: الكلام التام المفيد أو الخطاب التواصلّي لكن الذي لا يقبل الصدق أو الكذب.

المعيار الثاني: التمييز بحسب مطابقة النسبة الخارجية:

حاول البلاغيون في هذه المرحلة التخلي عن مذهب السكاكي في عدم إمكانية التعريف الحدي للخبر والطلب، فقد سعوا إلى تحليل مفهوم الخبر والإنشاء على نحو أكثر دقة، فالقزويني مثلاً يميز بينهما من حيث إنّ الكلام ((إمّا أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لاتطابقه، أو لا يكون لها خارج، فالأول



الخبر، والثاني الإنشاء)) (70)، وعليه فإنَّ الخبر هو ((القول المتضمن نسبة المعلوم بالنفي أو الإثبات)) (71).

كما يذهب سعدالدين التفتازاني إلى ذلك أيضاً، فيرى أنَّ ((الكلام إن كان لنسبته خارج في أحد الأزمنة الثلاثة تطابقه، أي: أن تطابق تلك النسبة ذلك خارج بأن يكونا ثبوتيتين أو سلبيتين، أو لاتطابقه بأن تكون النسبة مفهومة من الكلام ثبوتية، والتي بينهما في الخارج والواقع سلبية أو العكس فهو خبر)) (72)، هذا الخبر في نظر التفتازاني، أمَّا الإنشاء فبمقابلة المفهوم السابق، هو ألا يكون نسبة خارج.

وبالتأمل في هذه النصوص المتقدمة نستنتج مفهوماً ثانياً لكل من الخبر والإنشاء، وهو أنَّ الخبر: الكلام التام المفيد أو الخطاب التواصلي الذي لنسبته الكلامية نسبة خارجية، وأنَّ الإنشاء ليس له تلك النسبة.

المعيار الثالث: التمييز بحسب إيجاد النسبة في الخارج:

ذكرنا سابقاً أنَّ البلاغيين العرب انتقلوا في تمييزهم بين ((الخبر)) و((الإنشاء)) من اتصاف الأول بقبول الصدق والكذب، واتصاف الثاني بعدم قبول ذلك، إلى المعيار الثاني، ومبدأ هاتين الصفتين أنَّ الأول، أي: بقبول الصدق والكذب لأنَّ له خارجاً يطابق أو لايطابقه، والطرف الثاني، أي: الإنشاء: لايقبل الصدق والكذب لأن لاخارج له، ثم مرحلة لاحقة تم إدخال مفهوم ((القصد))، ف((الخبر)) و((الإنشاء)) كلاهما له خارج، لكن المقصود من الخبر أن يطابق ذلك الخارج، وليس المقصود من الإنشاء أن يطابق ذلك الخارج، وهذا المبدأ يقوي ((التوجه التداولي)) في التحليل البلاغي.

ولكن هناك إشكال وهو الذي يحول دون الأخذ بذلك التحليل، لأنَّه يفترض أنَّ للإنشاء نسبة خارجية وهي غير موجودة قبل زمن التلفظ بالملفوظ الإنشائي، فمبدأ القصد سليم في ذاته، غير أنَّ تلبسه بذلك التحليل الافتراضي يضر بكفايته العلمية ويضعف من قيمته تمييزية. إلاَّ أنَّه لم يستغن عن القصد كمبدأ للتحليل، فابن يعقوب المغربي في محاولة الخروج من هذا الإشكال مزج بين التحليل



المنطقي والتداولي، فهو يرى أنّ ((الكلام التام الذي يحسن السكوت عليه ... يتضمن نسبة المسند إلى المسند إليه، فإن كان القصد منه الدلالة على أنّ تلك النسبة حصلت في الواقع ... بين معنى المسند ومعنى المسند إليه، فذلك الكلام الخبر، وإن كان القصد منه الدلالة على أنّ اللفظ وجدت به تلك النسبة فالكلام الإنشاء)) (73).

وبذلك تكون وظيفة ((الخبر)) الدلالة على وقوع النسبة دون التأثير في وقوعها، وإنّ ((الإنشاء)) في المقابل له وظيفة التأثير في وقوع النسبة بأن تُوجد به، أي: بعد التلفظ باللفظة، فهو يُوجد بها، وإن لم يُوجد بها فهو يتسبب في إيجادها.

كما أورد السبكي رأياً قريباً من هذا، فقال: ((وقيل: كلام لا يخلو إمّا أن يمكن أن يحصل للمخاطب من غير أن يُستفاد من المتكلم مثل: زيد منطلق، فإنّه يمكن علمه بالمشاهدة، أو لا يمكن أن يحصل، أي: للمخاطب، إلّا بالاستفادة من المتكلم، نحو: اضرب، أو لاتضرب، فالأول الخبر والثاني الإنشاء)) (74).

فيصبح الكلام الذي يعلمه المخاطب من دون الحاجة إلى المتكلم هو ((الخبر))، وأنّ الكلام الذي لا يمكن أن يستفاده المخاطب إلّا من المتكلم هو ((الإنشاء))، إلّا أنّ هذا الرأي لم يسلم من النقد، فقد وجه له النقد، فالجملة من قبيل ((أردت القيام))، لا تُعلم إلّا من المتكلم، فتكون حسب هذا التعريف إنشائية، والواقع أنّها خبرية (75).

ويرد السبكي عن هذا النقد بأنّ ((المراد من الإمكان المذكور في التعريف، هو الإمكان العقلي (يعني الذي قد يحصل في الواقع وقد لا يحصل)، العبارة (أردت القيام) يمكن، ونحو أردت القيام يمكن عقلاً أن يُطّلع عليه من غير استفادة من المتكلم ويمكن عادة بالقرائن ... بخلاف (أضرب زيداً)) (76)، ثم قال: ((والظاهر أنّ مرادهم إمّا أن يحصل في الوجود بالكلام أو بغيره، فالأول الإنشاء والثاني الخبر)) (77).



وبذلك فالنسبة الخارجية لـ((الإنشاء)) نفسه؛ لأنها لم تكن موجودة قبله، أو يُسبب هو إيجادها، في حين النسبة الخارجية لـ((الخبر)) فهي موجودة قبله، وجاء ((الخبر)) ليصنفها ويصورها، أي: ليطباقها أو يخالفها.

فيكون بحسب آراء وملاحظات هذه المرحلة تمييز عام بين الأسلوبيين، مفاده أنّ ((الإنشاء)) موجد دون ((الخبر))، كما أنّه وبحسب التعريفات السابقة ((الخبر)) واصف دون ((الإنشاء)).

وبعد استعراضنا لبعض نصوص البلاغيين العرب، نلاحظ أنّهم انتقوا إلى بعض الوظائف التداولية كمرعاة غرض أو ((قصد)) المتكلم، وضرورة الربط بين الخطاب وملاساته، فيميزون بين المقامات المختلفة في الاستعمال الفعلي للغة. إلاّ أنّه ينبغي أن نشير إلى أنّ تحليلهم في تلك المرحلة الزمنية من عمر البحث اللغوي للعرب للظواهر اللغوية كانت تتداخل فيها الأدوات التحليلية المنطقية بالأدوات التحليلية التداولية، ومن الصعب الفصل بينهما، مثلما أنّه من الصعب حصرها وجمعها.

كما كانت تصورات العلماء في التمييز بين ((الخبر)) و((الإنشاء)) مختلفة، وعلى الرغم من ذلك الاختلاف والتعدد في وجهات النظر، يمكن التمييز بين الأسلوبيين عن طريق التأليف بين تلك الآراء، فيكون الخبر هو: ((الخطاب التواصلي المكتمل إفادياً والذي يريد المتكلم نسبه الكلامية أن تطابق نسبه الخارجية))⁽⁷⁸⁾. و((الإنشاء)) ((هو الخطاب التواصلي المكتمل إفادياً والذي يريد المتكلم من نسبه الكلامية أن توجد نسبه الخارجية))⁽⁷⁹⁾.

فكل من الخبر والإنشاء كلام تام مفيد، أي: خطاب تواصلي مكتمل حامل لـ((الفائدة))، كما يدخل ((قصد)) المتكلم وغرضه من الكلام كمعيار للتمييز بين الأسلوبيين، وأنّ ((الإنشاء)) يوجد نسبه الخارجية، والخبر يصف نسبه الخارجية، أي: يُصدقها أو يُكذبها.

وبالموازنة مه معايير سيرل يكون ((الخبر)) مندرجاً في صنف ((التقريرات))، أمّا ((الإنشاء)) فيندرج ضمن الأصناف الأخرى التي بحثها سيرل وهي كثيرة ومتشعبة، فمن ((الإنشاء)) ما يندرج ضمن ((الأمريات)) مثل: الأمر، والنهي، والاستفهام، ومنه ما يندرج ضمن ((الإيقاعات)) كألفاظ العقود، ومنه ما يندرج ضمن ((البوحيات)) مثل: المدح، والذم، والتمني.



وسنتناول تقسيم علماء العربية لكل من الخبر والإنشاء إجمالاً وتفصيلاً، ومحاولة تقريبها من وجهة نظر المعاصرين التداولية:

— تقسيمات الخبر والإنشاء :

توصل العلماء البلاغيون العرب إلى وضع معايير متفاوتة الدقة للتمييز بين الخبر والإنشاء، وآخر ما استقرت عليه البلاغة العربية في مرحلة نضجها هو التصور الذي يميز بين الأسلوبين بمعيار ((القصد))، ومعيار ((إيجاد النسبة الخارجية))، فالمعيار الأول ((تداولي)) والثاني ((منطقي))، وسنعرض بعض التقسيمات لهاتين الظاهرتين الأسلوبيتين، حسب مراحل تطور درس البلاغي العربي:

1- التقسيم الإجمالي: استطاع أبو نصر الفارابي وهو بصدد تقسيم أنواع المخاطبات، أن يصنف العبارات الكلامية الصادرة من الإنسان إلى صنفين كبيرين، هما: عبارات القول، وعبارات الفعل، وبذلك بدأ من حيث بدأ أوستين من اعتبار المخاطبات نوعين، هما: أقوال، وأفعال تتم بالأقوال (80).

تتم الأولى بمجرد تحريك الشفتين للتواصل مع الآخر، والتعبير عمّا في النفس، والثانية يراد بها، فضلاً عن ذلك، حمل المخاطب على شيء ما، فالفارابي يصرح قائلاً: ((...والقول الذي يقتضي به شيء ما فهو يقتضي به إمّا قول ما، وإما فعل شيء ما، والذي يقتضي به فعل شيء ما فمناه نداء، ومنه تضرع وطلب، وإذن، ومنع، ومنه حث، وكف، وأمر، ونهي)) (81)، كما بين أنّ ((النطق بالقول وفعل ما)) (82).

وبذلك يقترب الفارابي من مفهوم ((الملفوظ الانجازي)) الذي تحدث عنه أوستين وسيرل في عصرنا، الذي كثيراً ما يقدم على أنه اكتشاف حديث من كل الفلسفة التحليلية والأبحاث التداولية المعاصرة، وقد عبر الفارابي عنه بـ ((القوة))، والذي يعد من المقولات التداولية المعاصرة، وذلك بقوله أنّ: ((قوة أحد أنواع القول قوة السؤال عن الشيء)) (83)، ويقصد بالنداء تحديداً، أي: أنّ القوة الانجازية المحتواة في



فعل ((النداء))، هي نفسها المحتواة في فعل ((الاستفهام))، وهذا النوع من الكلام يقتضي، جواباً عند الفارابي، وبهذا يقارب رأي أوستين في أنّ من الأفعال نوعاً ثالثاً سماه ((الفعل الناتج من القول)) أو ((الفعل التأثيري))، فقد لاحظ الفارابي أنّ لكل قوة كلامية جواباً معيناً، ويصرح بذلك في قوله: ((كل مخاطبة يقتضي بها شيء ما قبلها جواب، فجواب النداء إقبال أو إعراض، وجواب التضرع والطلبة بذل أو منع، وجواب الأمر والنهي وما شاكلة طاعة أو معصية، وجواب السؤال عن الشيء إيجاب أو سلب)) (84).

2- التقسيم التفصيلي للخبر والإنشاء:

لم يكتف البلاغيون بالتمييز الإجمالي والعام بين ((الخبر)) و((الإنشاء))، بنوعيه: ((الطلبية)) و((غير الطلبية))، بل قسموا كل منهما إلى أقسام فرعية تفصيلية من المهم دراستها والوقوف عليها، وهذا ما سنقف عنده في ما يأتي:

القسم الأول: الخبر:

1- تقسيم إبراهيم النظام: أورد البلاغيون العرب رأي النظام المعتزلي في تقسيم الكلام إلى خبر وطلب على أساس معيار ((الصدق والكذب))، وقد فرق بينهما بأنّ صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر سواء طابق الواقع أم لم يطابقه، وكذب الخبر عدم مطابقته لاعتقاد المخبر سواء لم يطابق الواقع أم طابقه (85).

إذا فالخبر الصادق عند النظام هو ما طابق اعتقاد المخبر، سواء طابق الواقع أم لم يطابقه، وهذه نظرة تداولية، ويظهر ذلك جلياً في قوله، من ضرورة تصديق اليهودي إذا قال: الإسلام باطل، وتكذيبه إذا قال: الإسلام حق، إلّا أنّ الدسوقي أعترض عليه، من أنّ ((وجه كمال سخافته ما يلزم عليه من تصديق اليهودي إذا قال: الإسلام باطل، وتكذيبه إذا قال: الإسلام حق، وإجماع المسلمين ينادي على ذلك بالبطان والفساد)) (86).



لكن المدقق في رأي النظام يجد له مسوغاً، ف((الصدق)) في نظره ذو ((بعد تداولي))، فالصدق والكذب من منظور إليهما بحسب ما يعتقده اليهودي لبحسب ما يعتقده المسلم.

وهذا الأمر شبيه بما يحاول بعض الدارسين المحدثين في تعيين ((قيمة تداولية)) للصدق، وعليه يمكن اعتبار رأي النظام مقبولاً، ويظهر هذا البعد جلياً من خلال تفسيره لظاهر الآية الكريمة ((إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله، والله يشهد إن المنافقين لكاذبون)) ((المنافقون: 1))، فقد أكد الله تعالى كذبهم بقوله: ((نشهد إنك لرسول الله))، مع أن مطابق للواقع فالنبي صلى الله عليه وسلم رسول الله حقيقة، فلو كان الصدق مطابقة الواقع لما صح هذا (87).

2- تقسيم منسوب للجاحظ: يرى الجاحظ أن ((الخبر)) الذي يوصف ب((الصادق))، هو ما يكون مطابقاً للواقع، مع اعتقاد صاحبه أنه غير مطابق، ويوصف ب((الكاذب)) إذا كان غير مطابق للواقع مع اعتقاد صاحبه أنه غير مطابق (88).

وينتج من تقسيم الجاحظ نوع ثالث أو صنف ثالث من الأخبار، وهو ((غير الصادق ولا الكاذب))، وهو بهذا متأثر برأي النظام، وذلك باعتماده على ((القرينة التداولية)) التي هي: اعتقاد المتكلم وقصده، إلا أن التفتازاني يرد هذا الرأي بقوله: ((ولانسلم بأن للصدق وللشعور مدخلاً في خبرية الكلام، فإن قول المجنون أو النائم أو الساهي: زيد قائم، كلام ليس بإنشاء فيكون خبراً ضرورياً ولا يعرف بينهما واسطة)) (89).

ومعيار الجاحظ ((اعتقاد المتكلم وقصده)) يشبه أو يقارب معيار سيرل وهو ((شرط الفصاحة))، الذي صنف به ((الأفعال المتضمنة في القول))، مثلما يلتقي الجاحظ في هذه الرؤية بالدسوقي والسبكي حين أدرجا ((قصد)) المتكلم في التمييز بين الخبر والإنشاء.



القسم الثاني: الإنشاء:

قسم البلاغيون الإنشاء مثلما ذكرنا إلى قسمين: طلبي وغير طلبي:

القسم الأول: الإنشاء الطلبي: يشتمل هذا الضرب عندهم ظواهر أسلوبية متعددة، نعرضها فيما يأتي:

1- الأمر والدعاء والالتماس: ممّا تعارف عليه البلاغيون وغيرهم في تقسيم الطلب بحسب منزلة المتكلم بالنسبة للمخاطب، فإنّ الطلب يكون أمراً مع استعلاء المتكلم على المخاطب، ويكون التماساً مع تساويهما، ويكون دعاءً مع خضوع المتكلم⁽⁹⁰⁾.

وبحسب معيير سيرل فإنّ هذا الاختلاف هو من جهة((الشروط المعدة)). وقد أوضح سيرل بمثال الطلب الصادر من عسكري برتبة عميد إلى جندي بسيط بتنظيف الغرفة، والذي لن يكون إلّا أمراً؛ لأنّه صادر من متكلم أعلى درجة من المخاطب، في حين إنّ الطلب نفسه من الجندي البسيط إلى العميد لم يكن أمراً، بل هو طلب أو اقتراح أو رجاء، ف((سيرل يشترط في تحقيق الأمر الإداري أن يكون طلباً ناشئاً عن كل من العلو والاستعلاء))⁽⁹¹⁾.

ولأبّد من الإشارة إلى أنّ كلا من الدعاء والالتماس أغراض تواصلية، ووظائف خطابية تؤدي بـ((صيغة الأمر)) أو((صيغة النهي))، على مقتضى قاعدة((خروج الأسلوب عن مقتضى الظاهر))⁽⁹²⁾.

2- الأمر والنهي: فالأمر صيغ هي: صيغة فعل الأمر، والفعل المضارع المقترن بلام الأمر، والمصدر النائب عن فعل الأمر، وأسماء الأفعال والأصوات.

وأما النهي فبحسب رأي السكاكي وغيره فله حرف واحد وهو: لا الناهية الجازمة، الداخلة على الفعل المضارع، كمثل قولك: لاتفعل، مثلما((صرحوا بأنّ النهي فيها أصالة، ثم تحمل عليها مجازاته، من الالتماس والدعاء والتهديد والإنشاء، ونعتقد أنّ النهي فيها هو فعل كلامي أصلي، أمّا البقية فهي أفعال متضمنة في القول منبثقة عن الأصل))⁽⁹³⁾.



3- الاستفهام: قسم البلاغيون الاستفهام إلى قسمين: طلب التصور، وطلب التصديق:

فالأول: هو طلب حصول الشيء في العقل بسيطاً، أي: له طرف واحد.

والثاني: هو طلب حصول نسبة بين الشئيين، أي: أن له طرفان، ولكل نوع أداة تختص به وتؤدي معناه،

فمن أدوات الاستفهام ((الهمزة)) ويطلب بها التصور والتصديق معاً، و((هل)) ويطلب بها التصديق فقط، أي: طلب تعيين النسبة بين الشئيين، وتختلف ((هل)) عن الهمزة في عدم صلاحيتها للدخول على الإثبات والنفي.

4- النداء: رأى أغلب البلاغيين أن النداء من الإنشاء الطلبي، قال الفارابي: ((إنَّ النداء يقتضي، أي: يطلب به من الذي نودي الإقبال بسمعه وذهنه على الذي ناداه منتظراً لما يخاطب به بعد النداء)) (94).

5- التمني: وهو الأسلوب الإنشائي الذي يطاب فيه المتكلم ما هو ممتنع الوقوع، وهو بحسب رأي السكاكي ((أن تطلب كون غير الواقع فيما مضى واقعياً فيه مع حكم العقل بامتناعه)) (95).

القسم الثاني: الإنشاء غير الطلبي: وهو النوع الثاني من الأسلوب الإنشائي والذي لا يطلب فيه، فهو لا يستلزم مطلوباً غير حاصل وقت الطلب، وهو أنواع: الترجي، والقسم، والتعجب، والمدح، والذم، فضلاً عن صيغ المقاربة والرجاء، وألفاظ العقود، على اختلاف بينهم في بعضها، وسنعرض لهذه الأساليب وآراء العلماء العرب والبلاغيين فيها:

– الترجي: هو ((ترقب حصول الشيء سواء كان محبوباً، ويقال له: طمع... أو مكروهاً...، ويقال له: إشفاق)) (96)، وهذا حسب تحديد الدسوقي له، وكذلك قال محمد بن علي الجرجاني: ((إنَّه إنشاء إمكان حدوث أمر ما)) (97)، والفرق الجوهرية بين التمني والترجي، هو أن التمني لا يطمع في



حصوله وإمكانه، والفرق الآخر هو أنّ التمني يكون في الأمر المحبوب فقط، وأنّ الترجي يكون في المحبوب والمكروه معاً⁽⁹⁸⁾.

وبذلك يكون الفرق بين التمني والترجي بحسب معايير سيرل في شرط المحتوى القضوي، فالمحتوى القضوي في التمني هو قضية غير ممكنة في نظر المتكلم، وفي الترجي قضية ممكنة. ففي المثال: ليتك تجيء غداً، ولعلك تجيء غداً، ففي المثال الأول المتكلم يعتقد استحالة المحتوى القضوي، وفي المثال الثاني يعتقد إمكان تحقيقه، ويختلف في معيار ثانٍ حسب معايير سيرل، هو شرط الصراحة، فالمحتوى القضوي في التمني محبوب للمتكلم، وفي الترجي، قد يكون محبوباً وقد يكون غير محبوب.

- التعجب والمدح والذم: عرف التعجب بأنّه: انفعال يحدث في النفس عمّا خفي سببه⁽⁹⁹⁾، وله صيغتان قياسيتان، هما: ما أفعله وأفعل به، وكلتا الجملتان تعبر عن شعور انفعالي ينتاب نفس المتكلم، وقد اشترط المبرّد في المتعجب منه أن يكون معرفة أو نكرة مخصوصة، ((فنقول منه: ما أحسن زيداً، ورجلاً معه، ولولا قولك: معه، لم يكن للكلام معنى، وذلك أنّك إذا قلت: ما أحسن رجلاً، بالتثوين، فليس هذا ممّا يفيد به السامع شيئاً لأنّه لا يستكر في الناس من هو كذا الكثير))⁽¹⁰⁰⁾، ويشير المبرّد هنا إلى الإفادة وهو أهم ميزة في الإنشاء، فضلاً عن أنّها مبدأ تداولي.

أمّا المدح والذم فهما أسلوبان إنشائيان يمثلهما على التوالي الملفوظان: نعم الرجل زيداً، بئس الرجل زيداً، وقد ناقش الاسترآبادي إنشائية المدح والذم وخبريتهما، فهو يرى ((أنّك إذا تلفظت بجملة)) نعم الرجل زيداً))، فإنّما تنشئ المدح وتحديثه بهذا اللفظ، وليس المدح موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة الثلاثة، مقصوداً مطابقة هذا الكلام إياه حتى يكون خبراً))⁽¹⁰¹⁾، وقد ناقش الاسترآبادي إشكالية إنشائية المدح في قول الأعرابي لمن بشره بمولودة قائلاً: ((نعم المولودة))، فقال الأعرابي: ((والله ما هي بنعم المولودة))، وذكر الاسترآبادي ((أنّ رد الأعرابي ليس تكذيباً للقائل في المدح، بل هو إخبار بأنّ الجودة التي حكم بحصولها في الخارج ليست بحاصلة))⁽¹⁰²⁾.

- القسم والتكثير: صنف القسم ضمن الإنشاء الطلبي مع اختلافهم في ذلك إلا أنّ التقتراني عده من الإنشاء الطلبي، وكذلك الخطيب القزويني، و((الخلفية في تصنيف القسم ضمن هذا الضرب، هي



ملاحظة أنّ المتكلم ينشيء يمناً للتعبير عن صحة ما يعتقد، وأدواته هي: الباء، والواو، والتاء، واللام...)) (103).

أمّا التكثير فهو أن ينشيء استكثاراً لعدد من شيء، مستعملاً: رُبّ، أو كم الخبرية، للتعبير عن الكم، والتكثير إنشاءً لأنّه في نفس المتكلم وليس له وجود في الخارج حتى يتحمل الصدق والكذب، مثاله: كم رجلٍ عندي، رُبّ فقيرٍ عفيف (104).

لايوجد مقابل التكثير فيما تعرض له سيرل وأوستين من أفعال كلامية، لكن لما كان المدح إنشاءً مقابل للإخبار بـ((الجودة))، والذم، إنشاءً مقابل للإخبار بـ((الرداءة))، يكمن اعتبار التكثير إنشاءً مقابل للإخبار بـ((الكثرة)) (فيكون المدح والذم إنشائيين متعلقين بالكيف والتكثير إنشاءً متعلقاً بالكم وبناءً على هذا القياس نستطيع عدّ اعتقاد المتكلم بكثرة الشيء شرطاً تحضيرياً، أو شرط صراحةً لتكثير الشيء)) (105).



النتائج

أمّا النتائج التي توصل إليها البحث فيمكن ذكرها على النحو الآتي:

- 1- إنّ البلاغة العربية في دراستها للخطابات المتنوعة: قرآن وحديث وشعر وخطابة، اهتمت بتقديم توصيف لعناصر العملية التواصلية (متكلم وسماع ورسالة ومقام ومرجع وحتى القناة التواصلية)، وفي إطار هذا التوصيف عنيت بمقاصد الخطاب وأحوال المتلقين له، وشروط الخطاب الناجع الذي يحقق الفائدة لدى المتلقي، والمؤشرات اللغوية وغير اللغوية المتحكمة في ذلك، ممّا أكسب البلاغة العربية أبعاداً لسانية وتداولية مهمة، تضمن لها التواصل المعرفي مع معطيات الدرس الحديث والمعاصر.
- 2- إنّ البلاغة قد اهتمت بالدرجة الأولى بطريقة انتاج النص، وتقدم النصائح والشروط للمتكلم لإنتاجه، كي تنال الرسالة كلمة استحسان أو رضا من قبل السامع أو المتلقي، فهي تعتني بالصياغة اللغوية لهذه الرسالة كي تؤدي وظيفتها وفاعليتها عند المتلقي، فالبلاغة هي الطريقة والوسائل المتبعة في الكلام التي تهدف إيصال المعنى إلى عقل وقلب السامع والتأثير فيه، وتحاول كسب رضا وتأييده.
- 3- البلاغة اهتمت بكل من "المتكلم" فوضعت له الشروط والطرق والوسائل التي إن استعملها واتبعتها تضمن له الاتصال الناجح مع السامع (أو المتلقي)، فيصل المعنى إلى قلبه وعقله ويؤثر فيه ويحقق هدفه؛ فهي تسعى في وضع قوانينها إلى مراعاة حال المتلقي وطبيعته وثقافته.
- 4- اهتمام "البلاغة" بمطابقة المقال لمقتضى الحال، يثبت البعد التداولي للبلاغة العربية، فقد ربطت بين التشكيلات الكلامية والمقام وحال "السامع" و"المتكلم"، والدليل على ذلك العمل الذي قام به عبد القادر الجرجاني، فقد اهتم بالجانب التداولي؛ أي: بالفروق بين البنى التركيبية والسياقات الإبلاغية المنسوبة إليه، وقد أنجز بحثاً معمقاً ضمن نظريته في "النظم".
- 5- إنّ للغة عدة وظائف، ومن أهمها الوظيفة التواصلية، التي من شأنها أن تحافظ على حياة اللغة؛ لأنّ اللغة تعيش بالتداول، وبغيره لا حياة لها.
- 6- كانت بداية تطور اللسانيات التداولية بنظرية أفعال الكلام التي ظهرت مع جون أوستن، وتطورت على يد جون سيرل، وبعض فلاسفة اللغة من بعده، لتظهر بعدها من المفاهيم والنظريات التي تشكل مجتمعة ما يعرف باللسانيات التداولية، (أفعال الكلام، الاستلزام التخاطبي، الإشارات....).



المصادر والمراجع

- 1- أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى: الدكتور رشيد بلحبيب، مجلة اللسان العربي، مكتب التنسيق والتعريب، العدد49، يونيو، 1999م.
- 2- أساس البلاغة: للزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1998.
- 3- الأساليب الإنشائية في النحو: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر.
- 4- استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية: عبدالهادي بن ظافر الشهيري، ط1، عالم الكتب الجديد، بيروت - لبنان، 2004.
- 5- الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية: عبدالقادر عبدالجليل، ط1، دار الصفاء، عمان - الأردن، 2002م.
- 6- الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة: محمد بن علي الجرجاني، دار نهضة مصر للطباعة والنشر.
- 7- إعجاز القرآن: للباقلاني، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة - مصر، 1963م.
- 8- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: الدكتور محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 9- الإيضاح في علوم البلاغة: للخطيب القزويني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- 10- البرهان في وجوه البيان: لابن وهب الكاتب، تحقيق: حفني محمد شرف، مكتبة الشباب، القاهرة - مصر.
- 11- بلاغة الخطاب وعلم النص: صلاح فضل، ط1، الشركة العالمية للنشر، بيروت - لبنان، 1996م.
- 12- البلاغة والأسلوبية: عبدالقادر جليل، ط1، دار صفاء، عمان - الأردن.
- 13- البيان والتبيين: لأبي عمرو الجاحظ، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر.
- 14- تجديد المنهج في تقويم التراث: طه عبدالرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.
- 15- التداولية عند العلماء العرب: مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت - لبنان/ 2005م.
- 16- التداولية اليوم علم جديد في التواصل: ترجمة: سيف الدين دغفوس، ومحمد الشيباني، ط1، دار الطليعة، بيروت - لبنان، 2003م.
- 17- تداولية اللغة بين الدلالة والسياق: عبدالملك مرتاض، مجلة اللسانيات، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، الجزائر، العدد10، 2005.
- 18- التداولية والبلاغة العربية: الأستاذ باديس لهوميل، مجلة مخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، العدد السابع، 2011م.
- 19- التعريفات: للشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- 20- تلخيص شرح المفتاح: للخطيب القزويني، تحقيق: رحاب عكاوي، دار الفكر العربي، بيروت - لبنان، 2000م.
- 21- التلخيص في علوم البلاغة: للخطيب القزويني، تحقيق: عبدالرحمن البرقوني، دار الفكر العربي، القاهرة - مصر.
- 22- حاشية الدسوقي على مختصر السعد شرح تلخيص المفتاح: محمد بن عرفة الدسوقي، مطبوع ضمن شروح التلخيص، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر .
- 23- الحجاج والاستدلال الحجاجي: حبيب أعراب، مجلة علم الفكر، العدد1، المجلد 30، 2001م.
- 24- الحروف: أبو نصر الفارابي، تحقيق: محسن مهدي، ط2، دار المشرق، بيروت - لبنان، 1992م.



- 25-دلائل الإعجاز: عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: محمد رشيد رضا، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1992م.
- 26-ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة مصر.
- 27-شرح الرضي على الكافية: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي (ت686هـ)، شرح وتحقيق: أ.د. عبد العال سالم مكرم، ط1، عالم الكتب، القاهرة- مصر، 1421هـ/2000م.
- 28-شرح مختصر التفتازاني: لسعد الدين التفتازاني، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة - مصر.
- 29-الصناعتين: لأبي هلال العسكري، تحقيق: مفيد قمحة، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1989.
- 30-الطراز: يحيى بن حمزة العلوي، تحقيق: عبدالحميد الهنداوي، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان.
- 31-عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: بهاء الدين السبكي، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان.
- 32-العلامة والرمز في الفلسفة المعاصرة (التأسيس والتجديد): الزاوي بغفورة، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للفنون والآداب، الكويت، مارس 2007، العدد3، المجلد 35.
- 33-علوم البلاغة (البيان والمعاني والبيدع): للشيخ أحمد مصطفى المراغي، دار القلم، بيروت - لبنان.
- 34-العمدة: لابن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- 35-اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة: نعمان بوقرة، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2009م.
- 36-في أصول الحوار وتجديد علم الكلام: طه عبدالرحمن، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2000م.
- 37-في تداولية الخطاب الأدبي (المبادئ والإجراءات): نواري سعودي أبو زيد، ط1، بيت الحكمة، الجزائر، 2009م.
- 38-في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم: خليفة بوجادي، ط1، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 39-القاموس المحيط: القاموس المحيط: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت817هـ)، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 1424هـ/2003م.
- 40-كشاف اصطلاحات الفنون: للتهانوي، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977م.
- 41-لسان العرب: لابن منظور (ت711هـ)، حققه وعلق عليه ووضع حواشيه: عامر أحمد حيدر، راجعه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1424هـ/2003م.
- 42-المختصر في شرح تلخيص المفتاح للقرظيني: سعد الدين التفتازاني، مطبوع ضمن شروح التلخيص، عيسى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة - مصر، 1944م.
- 43-مدخل إلى اللسانيات التداولية: فرانسواز أرمنيكو، ترجمة: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1992م.
- 44-المطول في شرح تلخيص المفتاح: سعد الدين التفتازاني، منشورات دار الحكمة، بيروت - لبنان.
- 45-مفتاح العلوم: للسكاكي، تحقيق: الدكتور عبدالحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 2000م.



- 46-المقاربة التداولية: فرانسواز أرمينيكو، ترجمة: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط - المغرب، 1986م.
- 47-مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت - لبنان.
- 48-المقتضب: المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الاعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة - مصر 1415هـ/ 1994م.
- 49-مقدمة ابن خلدون:.. مقدمة ابن خلدون: لبعد الرحمن بن خلدون (ت 808هـ)، تحقيق: د. حامد أحمد الطاهر، ط1، دار الفجر للتراث، القاهرة - مصر، 1425هـ/ 2004م.
- 50-مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح:ابن يعقوب المغربي، تحقيق: الدكتور خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- 51-النص البلاغي في التراث العربي والأوربي: أحمد درويش، دار غريب، القاهرة - مصر، 1998م.
- 52-النص والسياق(استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي): ترجمة: عبدالقادر قبيني، إفريقيا الشرق، المغرب، 2000م.
- 53-نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب: طالب سيد هاشم، مطبوعات جامعة الكويت.



الهوامش

- (1) أساس البلاغة: 303/1، مادة (دول).
- (2) لسان العرب: 254-253/11، مادة (دول).
- (3) في اللسانيات التداولية: 148.
- (4) في أصول الحوار وتجديد علم الكلام: 27.
- (5) ينظر: تداولية اللغة بين الدلالة والسياق: 67-66.
- (6) ينظر: في تداوليات الخطاب الأدبي: 18.
- (7) ينظر: العلامة والرمز في الفلسفة المعاصرة: 199.
- (8) المقاربة التداولية: 12.
- (9) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
- (10) مدخل إلى اللسانيات التداولية: 1.
- (11) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.
- (12) تجديد المنهج في تقويم التراث: 244.
- (13) التداولية والبلاغة العربية: 174.
- (14) اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة: 163.
- (15) استراتيجيات الخطاب: 23.
- (16) المصدر نفسه: 24-23.
- (17) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 10-9.
- (18) التداولية اليوم علم جديد في التواصل: 30.
- (19) المصدر نفسه: 31.
- (20) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
- (21) ينظر: التداولية والبلاغة العربية: 161.
- (22) استراتيجيات الخطاب: 27.
- (23) التداولية عند العلماء العرب: 26.
- (24) النص والسياق: 292.
- (25) المصدر نفسه: 256.
- (26) التداولية عند العلماء العرب: 27.
- (27) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
- (28) المقاربة التداولية: 11.
- (29) الصناعتين: 15.



- (30)الصناعتين: 57.
- (31) النص البلاغي في التراث العربي والأدبي: 9.
- (32)أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى: 10.
- (33) ينظر: علوم البلاغة: 17.
- (34)ينظر: ديوان امرئ القيس: 97، والتلخيص في علوم البلاغة: 7.
- (35)إعجاز القرآن: 117-118.
- (36) ينظر: علوم البلاغة: 26.
- (37) ينظر: التلخيص في علوم البلاغة: 7.
- (38) الطراز: 87/1.
- (39) الأسلوبية وثلاثية الأبعاد البلاغية: 30.
- (40)الحجاج: 109.
- (41) البيان والتبيين: 1/138-139.
- (42) البرهان في وجوه البيان: 37.
- (43) البيان والتبيين: 1/144.
- (44) البرهان في وجوه البيان: 105.
- (45) الصناعتين: 39.
- (46) البرهان في وجوه البيان: 95.
- (47) المصدر نفسه: 2/105.
- (48) الصناعتين: 172.
- (49) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
- (50) العمدة: 1/149.
- (51) علوم البلاغة: 36-37.
- (52) كشاف اصطلاحات الفنون: 125.
- (53) التلخيص في علوم البلاغة: 10.
- (54) مفتاح العلوم: 256-257.
- (55) البرهان في وجوه البيان: 97.
- (56) بلاغة الخطاب وعلم النص: 25.
- (57) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.
- (58)ينظر: التداولية عند العلماء العرب: 49.
- (59)مقدمة ابن خلدون: 1064.
- (60) مفتاح العلوم: 247.



- (61) المصدر نفسه: 248.
- (62) مقدمة ابن خلدون: 1065.
- (63) مقدمة ابن خلدون: 1065.
- (64) التداولية عند العلماء العرب: 53.
- (65) ينظر: التداولية عند العلماء العرب: 54.
- (66) ينظر: مفتاح العلوم: 251.
- (67) شرح الرضي على الكافية: 24/4.
- (68) التداولية عند العلماء العرب: 58.
- (69) ينظر: مفتاح العلوم: 254.
- (70) الإيضاح في علوم البلاغة: 16.
- (71) تلخيص شرح المفتاح: 38.
- (72) المختصر في شرح تلخيص المفتاح: 61-60/1.
- (73) مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح: 168/1.
- (74) عروس الأفرح في شرح تلخيص المفتاح: 174/1.
- (75) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.
- (76) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.
- (77) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.
- (78) التداولية عند العلماء العرب: 82.
- (79) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
- (80) الحروف: 162.
- (81) الحروف: 162.
- (82) المصدر نفسه: 163.
- (83) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
- (84) التداولية عند العلماء العرب: 164.163.
- (85) ينظر: شرح مختصر التقاراني: 166.
- (86) المصدر نفسه: 176.
- (87) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: 107.
- (88) ينظر: المطول في شرح تلخيص المفتاح: 41.40.
- (89) المصدر نفسه: 41.
- (90) ينظر: شروح التلخيص: 308/2.
- (91) نظرية الأفعال الكلامية: 76.



- (92) مفتاح العلوم: 315.
- (93) التداولية عند العلماء العرب: 111.
- (94) الحروف: 162.
- (95) مفتاح العلوم: 415.
- (96) الدسوقي، ضمن شروح التلخيص: 245/2.
- (97) الإشارات والتنبيهات: 114.
- (98) ينظر: الدسوقي، ضمن شروح التلخيص: 245/2.
- (99) التعريفات: 62.
- (100) المقتضب: 186/4.
- (101) شرح الرضي على الكافية: 211/4.
- (102) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
- (103) الأساليب الإنشائية في النحو: 162.
- (104) ينظر: التداولية عند العلماء العرب: 122.
- (105) نظرية الأفعال الكلامية: 100.